جدلية الدولة والعرق في إفريقيا: بين منطق الاستيعاب و منطق التعدد

علي لراري

أستاذ مساعد ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو

الكلمات المفتاحية:
العرق؛ القبيلة؛ الدولة القومية؛ الاندماج؛ التعددية؛ جنوب إفريقيا.

ملخص- تعرف نظرية الحداثة في شقيها اللبرالي والماركسي الاتنية والقبيلة كظاهرة عارضة يحكم عليها الانقراض لكونها مرتبطة بفترة تاريخية لا تتماشى ومفهوم الدولة العصرية كما لا تتكيف وقوانين التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إلى تحقيقها نخب الاستقلال. على عكس هذا الطرح، تبين التجربة السياسية أن الاتنية والقبيلة واقع اجتماعي يتجاوز الاعتبارات السياسية منها الأحادية ومنها التعددية. ومنه التحدي الذي يطرح على الدول الإفريقية هو في كيفية رد الاعتبار للهياكل الأصلية وإعادة اكتشاف نماذج جديدة لاحداث مصالحة بين الإرث والعصر، التقاليد والعولمة. وعليه تم اختبار تجربة دولة جنوب افريقيا.

Mots clés:
Ethniem ; tribu ; Eta nation ; Intégration ; pluralisme ; Afrique du sud.

Résumé-La théorie de la modernisation dans ses deux variantes, libérales et marxistes, définit l'ethnie et la tribu comme deux épiphénomènes vouées à disparaitre. Résidus d'un passé archaïque, elles sont considérées comme insolubles dans l'Etat- Nation et non conformes avec les lois du progrès social et économique espéré par les élites politiques de l'Afrique postcoloniale.

Or, l'expérience politique démontre que l'ethnie est une réalité sociale qui transcende toutes les logiques politiques, unanimiste ou pluraliste. Par voie de conséquence, le défi qui se pose à l'Afrique toute entière se pose en terme de réhabilitation, de réinvention et de réappropriation de l'ethnie, dans le cadre d'un nouveau modèle qui peut réconcilier le patrimoine culturel et social africain avec les exigences politiques et économiques de la mondialisation. D'où le choix établi sur l'expérience sud-africaine.

مـــقـدّمـة

حصلت معظم الدول الإفريقية على استقلالها في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، بعد عقود طويلة من الاستعمار الأوروبي، وسط مناخ سياسي طبعته آمال عريضة لشعوبها في انتقال القارة إلى مرحلة جديدة تتخلص فيها من الاستعمار وتبعاته السياسية والاقتصادية. غير أنّ عملية بناء الدولة القومية الحديثة في إفريقيا وعلى الرغم من حماسة حركات التحرّر والنخب السياسية والثقافية في تجسيدها، اصطدم بواقع إفريقي متميّز ومختلف، فالدول حديثة العهد بالاستقلال في إفريقيا لم تكن في غالب الأحيان سوى بنيات سياسية مصطنعة شكلها الاستعمار بهذه الطريقة أو تلك لكي تكون عملية الهيمنة أبسط وتكاليفها أقل.

اعتقدت معظم النخب السياسية الحاكمة في إفريقيا، منذ مطلع الستينيات أن طريق التنمية والتحديث يمر عبر التقيد بالنماذج السياسية الغربية متجاهلة أو متنكرة لخصوصيات المجتمعات الإفريقية وتراثها وماضيها القديم ما قبل الاستعماري، ولأن تلك الفترة كان يتزعمها تيار أو نظرية الحداثة بلا منازع، فلقد نظرت النخبة المثقفة الإفريقية بنظرة سلبية لكل ما يمت للقارة السمراء من بنى اجتماعية أو أعراف سبقت الاستعمار الأوروبي، ظنا منها أنها لا تعبر إلا على ظواهر عارضة (épiphénomènes) ستجرفها، لا محالة، تيارات التحديث والتنمية.

وعليه كانت الحياة السياسية انعكاسا لهذه النظرة «الضيقة» للحداثة، فلقد انتهجت الدول الإفريقية بعد استقلالها نماذجا تقوم على تركيز السلطة ومبدأ الحزب الواحد (الحزب القائد وريث حركة التحرر غالبا)، وفي ظل هذا النمط من الحكم كانت تنظر الدولة لكل مظهر مظاهر التنوع والاختلاف كالتنوع العرقي واللغوي عاملا يهدد وحدة الدولة وسيادتها بل تقدمها ونموها. وانتظرت القارة السمراء ثلاثة عقود لتدخل مرحلة التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، غير أن نتائج هذه المرحلة لم تكن بأحسن من المرحلة السابقة، فتواتر الانقلابات العسكرية والنزاعات العرقية ظلت السمات الطاغية، ولهذا السبب

اعتقد البعض أن سبب الفوضى التي تعيشها الدول الإفريقية يعود بالدرجة الأولى إلى انعدام التجانس العرقي فيها وغياب انتماءات وولاءات قومية تتجاوز العرق والقبيلة(allégeances supra-ethniques)، متناسين أن أغلب دول العالم - وليست دول إفريقية- تعيش نفس التنوع والتعدد.

وبما أن النزاعات العرقية رافقت مختلف مراحل تطور النظم السياسية الإفريقية، بما فيها مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية الحزبية، فهل يجعل ذلك من العرق السبب الأول في تخلف القارة ونزوعها إلى العنف ؟ أم أن السبب الحقيقي يتمثل في السياسات العرقية وتوظيف العرق سياسيا ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنقوم بإتباع مسارين موجهين للدراسة:

- الافتراض الأول: يعتبر العرق ظاهرة عارضة[1] وعامل مهدد للوحدة الوطنية والاندماج الداخلي في دول إفريقيا، فمن الضروري تجاوزه أو تحجيمه.
- الافتراض الثاني: يعتبر العرق ظاهرة متأصلة ومتجذرة(phénomène primordial)[2]، وبالتالي فلا يمكن التعامل معه كعامل آيل للزوال أو الفناء كما لا يمكن اعتباره سببا في النزاعات لأن التنوع العرقي أمر طبيعي.

سنحاول من خلال مناقشة الافتراضين البحث في طرق تجاوز الظاهرة النزاعية المرتبطة بالعرق من خلال دراسة نموذج التعايش والتوافق بين الأعراق الذي تبنته دولة جنوب إفريقيا.

التنوع العرقي في القارة الإفريقية وأزمة الاستيعاب

تعتبر القارة الإفريقية أكثر القارات تنوعا من حيث العرق واللغة والدين، وهي المقومات الأساسية لتشكيل الأمة، لكنّ المشكل الأساسي لدى الدول الإفريقية هو انعدام التطابق بين الحدود السياسية للدولة مع الحدود الثقافية

(1) كما طرحته نظرية الحداثة بشقيها الليبرالي والماركسي
(2) تماما كما يراه الطبيعيون أو كبناء اجتماعي كما يراها البنيويون

للأمة، وهذا الانعدام في التطابق مردّه الاستعمار الأوروبي، فكما هو معلوم تعتبر معظم الدول الإفريقية نتاج الاستعمار وحدودها السياسية هي حدود موروثة من العهد الاستعماري.

ولقد أدّت السياسات الاستعمارية القائمة على مبدأ "فرق تسد" إلى تبعثر الأعراق والقوميات بين العديد من الدول، بحيث أصبح من المستحيل تحقيق التجانس الداخلي و توحيد الولاء وهو الأمر الذي يعيق تحقيق الاستقرار إذ يرى حمدي عبد الرحمن حسن:

> إفريقيا كما هو معلوم تعد قارة التعدد والتنوع، تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء وحقائق الواقع المعاش، يقابله تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء، وقد تختلف نظرة الدولة الأفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية.[3]

ففي دول إفريقيا السوداء (مجمل قارة إفريقيا ما عدا الدول العربية) وبسكّانها الذي يتجاوز 750 مليون نسمة، يوجد أكثر من 2200 عرقية أو أثنية، ومثلها من اللغات، كما توجد القليل من اللغات المشتركة للتواصل على مستوى البلدان الإفريقية، نظرا لقلّة التبادلات، فهنالك 300 لغة خاصة بقبائل البانتو Bantous و400 لغة من مجموعة تدعى سودانية غربية وتنتمي لغات الملغاش (سكان مدغشقر) إلى الأسرة المالاوية -البولينيزية القادمة من جنوب شرق آسيا والجزر البولينيزية، وباستثناء جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث تشكّل السانغو لغة التواصل بين الاتنيات المختلفة، تمّة القليل من حالات كهذه في القارة السمراء.[4]

---

(3) حمدي عبد الرحمن حسن "**الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا :الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل** قراءات افريقية، العدد رقم 1، أكتوبر 2004، ص.45.

(4) جوزيف ياكوب،ما بعد الأقليات: **بديل عن تكاثر الدول**، ترجمة: حسين عمر بيروت، المركز الثقافي العربي، 2004، ص.148.

تعتبر الظاهرة العرقية (l'ethnicité) واحدة من المسائل المرتبطة بالهوّية، وهو ما يجعل التعامل معها من قبل النخب السياسية أو لنقل السلطة السياسية واحدة من المسائل المعقدة، فالدولة تهدف دائما إلى بسط سيادتها إلى أبعد حد ممكن، وقد يجعلها ذلك تعتقد أنّ الحلّ الأمثل هو دمج مختلف مكونات المجتمع في كيان منسجم وموحّد، وبما أنّ النخب السياسية هي التي تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج القيم والمعايير، فهي بذلك الطرف الذي يحدّد هوامش حركة وديناميكية المجموعات العرقية.

وتقودنا مباحث الهوّية والعرق بالضرورة إلى الخوض في الجدل القائم بين مجموعة من المنظرين تتباين تقديراتهم ونظرتهم للمجموعات العرقية، والسياسات التي يتوجب على الدولة اتخاذها لتسيير الاختلافات الاثنوثقافية. وعلى هذا الأساس تصبح إدارة أو تسيير التنوّع العرقي مسألة حيوية من صميم المهام الموكلة للدولة، فعليها يتوقف استقرار الدولة من عدمه، خاصة إذا سلّمنا أنّ الانتماء العرقي يعبّر لدى البعض عن هوّيات مناقضة للمواطنة والانتماء المدني.

تعتبر الدولة-الأمة بالمفهوم الأوروبي حسب جوزيف يعقوب على أنها «تتأسس من خلال التجرّد من الجماعات الاتنية (العرقية) وربط كل فرد كمواطن بجماعة مصيرية، ولكن هذا ما يشق على هذا التصوّر أن يقوم خارج الفلك الأوروبي لأنّ الانتماء الإتني يطغى على الانتماء المدني»[5]، كما هو موجود في القارة الإفريقية. لا تخضع العلاقة الجدلية بين الدولة القومية وبين المجموعات العرقية لنفس الإدراك والفهم لأنّ للدولة منطقا يخضع للمحدّدات العقلانية[6]، بينما يخضع الانتماء العرقي لشروط ذاتية وهو ما يبينه في مقام آخر جوزيف يعقوب:

«لقد انطوى بناء الدولة القومية على جماعة مهيمنة مرتبطة بعملية بناء حيّز جيوسياسي مرتكز على أسس عقلانية، ادّعت تمثيل كل

(5) المرجع نفسه، ص.271.

(6) في هذا الصدد ، انظر ألبرت بريتون، **القومية والعقلانية** ، ترجمة أمنية عامر ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

يرى أنّ التعدّدية الثقافية (ثقافة الأقليات والمجموعات العرقية) غير قابلة للاستمرار في مجتمعاتنا الحديثة حيث أنماط الحياة أصبحت متقاربة إلى أبعد الحدود. وعلى غرار هذه التصورات الليبرالية للهوّية العرقية، لم تختلف نظرة الماركسية الجديدة السلبية لها، إذ اعتقد الماركسيون أنّ الهوّية العرقية وعيا مزيفا أو استلابا ثقافيا وسياسيا مثله مثل الدين، تختفي وراءه صراعات طبقية، ولهذا لم تحاول الماركسية التعمّق في فهم حقيقة الصراعات العرقية في العالم وفي إفريقيا على وجه الخصوص.[12]

لقد تأثّر زعماء حركات التحرّر والآباء المؤسسون -إن صحّ التعبير- والنخب المثقفة في إفريقيا ببعض تصورات نظرية الحداثة ولعلّ كتاب برتراند بادي Bertrand Badie[13] يلقي الضوء جيدا على مسار التحديث السياسي الذي عرفته الدولة «القومية» في إفريقيا باعتبارهم للقبلية والعرقية كرواسب من الماضي أو تعبيرا عن نزعات أهلية communautaires[14] فبخصوص هذه التحولات يرى برتراند بادي أنّ:

> «فردنة العلاقات المجتمعية هي فردنة تعتبر منذ فلسفة الأنوار وأكثر من ذلك أيضا إبان تطورية القرن التاسع عشر فردنة تحرّرية وعقلانية تحرّر تدريجيا الفرد من ولاءاته الأهلية ومن وصاية الجماعة الطبيعية التي ينتمي إليها وتفضي إلى نوع من الاجتماع أكثر حرّية

(12)Michel Cahen, « Vrai débat pour" Fausse conscience": Pour une approche marxiste de l'identité », *Revue internationale de politique comparée*, Bruxelles, ix (1,Mai 1997, pp.167-187.

(13) Bertrand Badie, *L'Etat importé, Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique*, Paris, Fayard, 1992.

(14) مصطلح الجماعة الأهلية هو مصطلح مأخوذ من أعمال عالم الاجتماع فرديناند تونيز **Ferdinand Tönnies** الذي تكلّم عن وجود نوعين من الجماعات ، أطلق على الأولى مصطلح " الجماعة المحلّية" **Gemeinschaft** بالألمانية (و **Communauté** بالفرنسية) بمقابل النوع الثاني من الجماعات و الذي أطلق عليه تونيز مصطلح "المجتمع" **Geselischoft** بالألمانية و(**Société** بالفرنسية) واعتبر تونيز الجماعات المحلية جماعات بريموردیالية يسيرها مزيج من سلطة الدين و العادات و الأعراق و التقاليد بينما المجتمعات تسيرها القوانين والروح الغقلانية و تبرز فيها الروابط التعاقدية.

وأكثر نقدا كما أنّها تخلّص الفرد من الإرادة الطبيعية التي تحملها الجماعة لتحلّ محلها إرادة عقلانية تقوم على الحساب والتقدير».[15]

وهنا يظهر جلّيا تأثير الفلسفة الاجتماعية لفرديناند تونيز على أفكار برتراند بادي واستخدامه لنفس المفاهيم وهو ما يدل على بقاء نفس التصور الذي يميّز المجتمعات الحديثة عن الجماعات الأهلية التي ستؤول بفعل مسار التحديث والعصرنة إلى الزوال، وهو ما يوضحه بادي في مقام آخر مستطردا:

«أمّا فيما يتعلّق بالتضامن الأفقي فهو يكمّل تحرير الفرد من هوّياته الخصوصية لكي يدفع به إلى تصوّر دور تبعا ليس لبناء انشقاقي للمجتمع، بل لتصوّر يريد بحسب الرؤى أن يكون عضويا، و تضامنيا أو وظيفيا تنافسيا، تبعا لهذه القراءة فإن كلّ نزعة أهلية(محلّية، قبلية أو عرقية) لا يمكنها إذن إلاّ أن تكون من الرواسب، و إرثا نابعا من التقاليد، و بالتالي فهي مدعوة إلى أن تزول: إنّ طريقة حكم الأنظمة السياسية يمرّ بتلاشي هذه النزعة.»[16]

اعتبر التحديث السياسي أولوية الأولويات بالنسبة للدول الإفريقية بعد استقلالها، فكان مشروع بناء الدولة الوطنية الممركزة لكل السلطات والصلاحيات منطلقا لعصرنة وتحديث الدول الإفريقية حتى ولو كان ذلك على حساب إنكار أو تجاهل التعدّد والتنوع العرقي، اللغوي والديني، فالنخب السياسية اصطدمت بواقع سياسي جديد وهو وجود كيانات جديدة بأقاليم محددة المعالم سياسيا ولكنّها غير متجانسة من الناحية الثقافية والاجتماعية، فكان من الصعوبة بمكان إضفاء هوّية وطنية قومية جامعة وواضحة، وعليه أصبح من الحتمي أن تبحث السلطة السياسية عن بدائل ولو عن طريق استيرادها من المستعمر السابق.

(15) برتراند بادي، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، ترجمة : شوقي الدويهي، بيروت،لبنان، دار لفارابي،الجزائر، 2006، ص.159.
(16) نفس المرجع، ص.160.

3 - الصراع العرقي في إفريقيا: فشل لنموذج الدولة-الأمة.

بالرغم من الآمال التي كانت معقودة على الجيل الأول من النخب السياسية الحاكمة في تحقيق الوحدة الوطنية، وتمتين المؤسسات السياسية الحديثة، بعيدا عن التجاذبات القبلية والعرقية والجهوية، إلاّ أنّ كل التجارب فشلت في بناء صرح مؤسساتي وتحقيق هوية وطنية جامعة غير مرتبطة بالخصوصيات والتمايزات السابقة. فلم تنفع كاريزما الزعماء الأفارقة ولا تاريخهم النضالي في تجسيد وعود الحداثة، بل إنّ التنافس السياسي وإن كان يصطبغ في ظاهره بالطابع الإيديولوجي، كما هو موجود في البلدان المستعمِرة سابقا، فهو في جوهره صراع قبلي وعرقي وجهوي، مما أعاق مسيرة التنمية السياسية في إفريقيا.

ومع انحسار المجابهة بين القوتين العظميين، أصبح من الواضح أنّ الكثير من النزاعات التي كان ينظر إليها على أنّها نزاعات إيديولوجية، تتنافس فيها منظومتين فكريتين متناقضتين (أي المنظومة الفكرية الليبرالية والمنظومة الاشتراكية الماركسية) إنما هي نزاعات عرقية في جوهرها، وهو ما يؤكّده ستيفن رايان Stephen Ryan من خلال دراسته للنزاع في أنغولا موقع لمجابهة كلاسيكية في زمن الحرب الباردة بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) الماركسية التي دعمها الاتحاد السوفييتي وبين الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا (UNITA) التي دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كثيرا ما كان يغيب عن الأذهان أنّ لهذا النزاع بعدا اثنيا قويا، إذ إنّ حركة (MPLA) كانت تتألّف من جماعة أقوام بوندا (Akwambunda) بينما كانت جماعة أوفيم بوندا (Ovimbunda) تدعم حركة (UNITA).[17]

وتبدو القبيلة أكثر البناءات الاجتماعية التقليدية رسوخا وأكثرها تجدرا في الوعي والوجود البشري، وعلى الرغم من أن ظهور الدولة القومية جعل القبيلة تتخلى عن وظيفتها السياسية والإدارية، فإنها في المجتمعات الإفريقية لا تزال تحتفظ باستقلالها الاجتماعي وشرعيتها الموروثة، بل إن بعض الدول في إفريقيا ما

(17) ستيفن رايان،"**القومية و النزاع الاثني"عن قضايا في السياسة العالمية**، تحرير برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث،ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004،ص.189.

هي إلا إعادة لهيكلة القبيلة، مع بعض مظاهر التحديث الشكلية، لذا بات من الممكن التحدث عما يمكن تسميته الدولة-القبيلة أو القبيلة- الدولة[18].

بناء على هذا الواقع، تعيش الدول الإفريقية اليوم مرحلة من أخطر المراحل التي عرفتها منذ استقلالها في بداية الستينيات، بل إنّ الكثير من الدول أصبحت تصنّف في خانة الدول الفاشلة(Failed State) ولعل هذا الوصف قد يكون طبيعيا لو كان مقتصرا على بعض الدول الفقيرة والمحصورة جغرافيا كدول الساحل (مالي، النيجر، التشاد...) غير أن عدم الاستقرار والصراع لم يستثني أي دولة، فحتى نيجيريا بثرواتها الطبيعية وعدد سكّانها الكبير مرشحة للتقسيم كما وقع لدولة السودان[19].

صادقت الدول الإفريقية في مؤتمر الوحدة الإفريقية في القاهرة سنة 1964 على بند أساسي اعتبر لوقت طويل الأساس المرجعي في تسيير قضايا الحدود بين الدول، وهو مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة من العهد الاستعماري أي إعطاء حرمة للحدود بحيث تمنع كل المحاولات لإعادة النظر في رسمها دون اتفاق جميع الأطراف. وهذا المبدأ الذي حكم العلاقات الإفريقية لأكثر من نصف قرن، تحطّم بفعل استقلال جنوب السودان عن دولة السودان، ليفتح المجال واسعا لمحاولات جديدة للانفصال والتقسيم تمهّد لفوضى لم يسبق لها مثيل في إفريقيا. بل إنّه ظهرت في السنوات القليلة الماضية دعوات لفصل شمال نيجيريا عن جنوبها واعتباره الحل الأمثل والوحيد للصراعات العرقية والطائفية، كما عبّر عنه الزعيم الليبي معمّر القذافي (في أحد لقاءاته مع قيادات طلابية افريقية في منتصف مارس 2010)، فبحسب الوكالة الليبية للأخبار صرّح القذافي:

(18) عمار محسن، " **القبيلة و الطائفة ...و تحديث الدولة المعاصرة**"، الرابط:
www.elaph.com/web/news Papers/2012/4/72598.html?
(19)Failed States Report , www.Foreignpolicy.com/failed_states_index_2012_im

إن الوضع المؤلم الذي تعيشه نيجريا حاليا يشبه تماما الوضع الذي كان قائما في شبه القارة الهندية قبل عام *1947*، عندما كانت المجازر بين الهندوس والمسلمين والتي لم تنتهي إلا بمبادرة محمد على جناح الذي أقام دولة للمسلمين سماها باكستان ودولة أخرى للهندوس في الهند،*(20)* وهو ما أثار انزعاج السلطات النيجيرية، خاصة أنّ معمّر القذافي طلب من الرئيس النيجيري أوباسانجو أن يقتدي بمحمّد علي جناح ويبادر بتقسيم نيجيريا تحقيقا للمصلحة المشتركة. مع العلم أنّ نيجيريا عرفت ما بين سنوات *1967* و*1970* حرب أهلية دامية ذهب ضحيتها أكثر من مليون قتيل بسبب إعلان إقليم بيافرا الواقع في الجنوب الغربي لنيجيريا والذي تسكنه أقلية الإيبو انفصاله وتشكيل ما كان يسمى جمهورية بيافرا.[21]

بل إنّ دولا أخرى فقدت كل مقوّمات الدولة، فالصومال مثلا أصبحت مستقرا للجماعات المتحاربة والقبائل المتناحرة بحيث تعذّر بروز سلطة مركزية توحّد جميع أقاليم الدولة و تفرض سلطتها على جميع سكّانها وليس أدّل على خطورة انهيار الدولة الصومالية من انتشار القرصنة البحرية على طول سواحلها، بحيث أصبحت عنصر تهديد للملاحة الدولية التي تمّر من المحيط الهندي لتعبر مضيق باب المندب. كما يمكن إضافة حالة المالي ومحاولات انفصال الأزواد.

فلم تستطع الدول الإفريقية استيعاب التنوع والاختلاف الناشئ عن كثرة الأعراق والشعوب فقامت بفرض أنظمة تسلّطية، وكان البعض يظن أنّ وجود سلطة مركزية قوية سيشكّل عامل توحيد ويمنع المطالب ذات الطابع العرقي أو الديني، إلى حد أن حتى الرئيس الفرنسي جاك شيراك كان يؤيد هذا الطرح، فكانت الأسس التي قامت عليها الدول الفتية هي العصرنة والتحديث الاقتصادي والاجتماعي (المبرّر

(20) "القذافي يقترح تقسيم نيجيريا إلى دولتين مسيحية ونيجيرية"، **جريدة الشرق الأوسط**، 07 مارس 2010.
(21) Pierre,Cherruau, « Le Nigeria peut-il disparaitre? »:
www.slateafrique.com/80135/ nigeria-jos-abuja-guerre-religion.

التنموي) ولكن مع الامتناع التام عن فتح المجال السياسي، ولهذا فقد كان نظام الحزب الواحد هو النمط السائد في معظم دول إفريقيا، فجاءت تجربة التعدّدية الحزبية في مطلع التسعينيات لتأكّد هشاشة الحياة السياسية والمدنية في إفريقيا.

4 - التعددية السياسية: هل هي حل للصراعات العرقية أم تأجيج لها ؟

شهدت القارة الإفريقية على مدار نصف قرن عددا هائلا من الانقلابات العسكرية الناجحة وغير الناجحة. يعد تواتر الانقلابات العسكرية من بين المؤشرات الظاهرة لهشاشة المؤسسات السياسية في إفريقيا وعدم قدرتها على الاستجابة للمطالب والضغوط المتزايدة كما تؤشر الانقلابات العسكرية على فشل النخب السياسية المدنية، فبدعوى استعادة الاستقرار وتكريس الوحدة الوطنية تقوم مجموعة من ضباط الجيش بالإطاحة بالحكومة المدنية الفاشلة، لتدخل الكثير من البلدان في مرحلة أكثر فشلا.

شهدت أكثر من 26 دولة أفريقية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي انتخابات تعددية، والمفارقة الحاصلة هي أنّها ذات الدول التي تشهد اليوم صراعات مسلحة وصدامات عنيفة ومواجهات دموية للوصول إلى السلطة وتعيش الفوضى والحروب والمجاعات واللاجئين: زيمبابوي، كينيا، الصومال، رواندا، بورندي، انجولا، السودان، تشاد، الكنغو...[22]

لقد أدّت ظروف التحول الديمقراطي التي شاهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات عنيفة، ويفسّر البعض ذلك بأنّ حالة الانفتاح والحرّية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة لفترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلّطية، ولاسيما إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى. فالتحوّل الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية أو الصراعات

(22) ابراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الافريقية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010،ص.278.

الداخلية في الدول الإفريقية[23] فكيف يمكن للدول الإفريقية إذن أن تبني دولا حديثة ومستقرة مادامت لا تستطيع التخلّص من واقعها هذا؟

لقد أكّدت النماذج السياسية السابقة أنّ عملية بناء الدولة القومية الحديثة عن طريق القوة والاستبداد السياسي حتى ولو كان تحت مسمّيات العصرنة والتحديث (نظرية المستبّد المستنير) لم تستطع القضاء على الانتماءات العرقية بل فعلت العكس والدليل هو أنّ التعبئة السياسية والحزبية كانت تستند على العرق ولو تغطّت برداء الإيديولوجية.

وعليه يمكننا القول أنّ التعدّدية السياسية سمحت بطفو المكبوتات الكامنة إلى السطح، فتحت علبة الباندور على مصراعيها، فتستعمل الأحزاب السياسية والنخب العرق كأداة لتحقيق جملة من المصالح المادية والرمزية، لأنّها تعرف تمام المعرفة أنّ الرابطة العرقية قوّية وقادرة على إبراز روح التضامن بين أفراد المجموعة العرقية، وهو ما أكدته دراساتAbner Cohen الذي وصل إلى النتيجة التي مفادها أن العرقية والقبلية ما هما إلا صفتين تدلان على ظاهرة واحدة وأنهما تشكلان ردود فعل لضغوط الحداثة في إفريقيا، تؤدي بالأفراد إلى الانتظام والاصطفاف عرقيا وقبليا سواء كان التنافس اقتصاديا أو كان سياسيا.[24]

فالمشكلة أساسا ليست في العرق لأنّه حقيقة مجتمعية يصعب تجاوزها، لكنّ جوهر المشكل هو تسييس العرق politisation de l'ethnie ، فبدل أن تكون الحياة السياسية مبنية على التباين في المواقف والبرامج، التفّت النخب حول العرق بالرغم من إدراكها لتبعات هذه السياسة لأنّ الخطاب العرقي يخاطب الوجدان والعاطفة وهو ما يعطيه قوة خارقة، مثله مثل الخطاب العنصري (الإيديولوجيات الفاشية)، فهو يرفض التعايش لأنّه يقوم على التمركز

(23) حمدي عبد الرحمن حسن " الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا: الأسباب و الأنماط و آفاق المستقبل"، **قراءات افريقية**، العدد الأول، أكتوبر 2004 ، ص.47.

(24) Abner Cohen, *Custom and Politics in Urban Africa*, London, Routledge and Kegan Paul,1969, p.65.

العرقي Ethnocentrisme، في حين أنّ الدولة بمفهومها الحديث أو كما صوّرها ماكس فيبر تقوم على الرشاد والعقلانية.[25]

ولا تخلو قارة إفريقيا من نماذج لتسييس العرقية، بحيث يصبح العرق القناة الوحيدة التي تتجمّع فيها المطالب الفئوية، خاصة في ظل غياب تام لمؤسسات مدنية فاعلة، فالحزب السياسي ما هو إلاّ شكل صوري لعلاقات عرقية قبلية (الحزب- القبيلة) ، حيث يوضح الباحث الكاميروني Fendjoungue Houli هذه الحقيقة ويعطي مثالا بمجموعة كردي (Kirdi) في شمال الكاميرون :

> «بروز مسألة المجموعة العرقية المسمّاة كيردي في شمال الكاميرون في خضم المسار الديمقراطي يثير على الفور الرهانات السياسية المرتبطة الديمغرافية في الحياة السياسية في الكاميرون، ويحيلنا بالضرورة إلى ديناميكية القضايا المرتبطة بالهوية وتأثيرها على النظام السياسي سواء على المستوى المحلي أو الوطني، الذي أصبح اللاعبون الأساسيون فيه هم مستثمرو ومقاولو العرقية السياسية، الذين أدركوا أهمية أصوات الأفراد في الانتخابات التعددية، فلجئوا إلى توظيف مرجعية القرابة والنسب والانتماء العرقي للتموقع في مختلف مستويات المسرح السياسي»[26]

وعندما نتكلّم على الصراع على السلطة فلا بد أن نبحث كذلك عن رهاناتها الأخرى وهي البحث عن الثروة، فالصراع السياسي بين الجماعات المختلفة تختفي وراءه أطماع اقتصادية كبيرة يتّم تبريرها بمطالب مرتبطة بالهوية والانتماء

---

(25) في مسألة تسييس العرقية أنظر: فيلاند كارستن، **الدولة القومية خلافا لإرادتها: تسييس الاثنيات وأتننة السياسة**، ترجمة: محمد جديد، دمشق، دار الهدى للطباعة والنشر، 2007.
Michel Cahen, *Pour une lecture réaliste de l'identité*, Paris l'Harmattan, 1994

(26)Fendjongue Houli, « La construction et la politisation de l'ethnicité "Kirdi" au nord du Cameroun », *Polis*, vol.13, numero1-2,2006, p.81.

العرقي، حيث يرى حمدي عبد الرحمن حسن أن:

«نمط الدولة المنهارة الذي ظهر خلال الحقبة الجديدة للعولمة والذي أطلق عليه «دولة أمراء الحرب المحلّيين» مثلما هو عليه الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، سيراليون والصومال، هو نتيجة الصراعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات، فإنّ النخب المحلّية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول، فمن الملاحظ أنّه كلّما ازدادت حدّة الصراعات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في الكونغو الديمقراطية كلّما ازدادت عائدات تجارة الألماس بشكل خيالي، و نظرا لأنّ هذه المنطقة غنيّة بالمعادن فإنّ الحافز على إبقاء الصراع لدى هذه النخب المسيطرة يكون ضعيفا».[27]

إعادة الاعتبار للعرق

في حقيقة الأمر ليس بالإمكان تجاوز الانتماءات العرقية والقبلية لأنّها متأصلة في الفرد الإفريقي، فالمجموعة العرقية هي مجموعة رئيسية وقاعدية Groupe de base كما يسمّيها علماء الاجتماع، فهي نمط يرتبط بالأصل والقرابة تتشكّل منه عصبية قوّية لا يمكننا إزالتها بمرسوم أو قرار جزافي.[28] وقد بينت التجارب السياسية المختلفة في إفريقيا حقيقة هذا الطرح، فهي حقيقة سوسيولوجية لا يمكن تفاديها، لأنها تبني الحقل الذهني للفرد الإفريقي، وإذا أرادت دولة من الدول الادعاء بأنها ليست مسألة جوهرية فمعنى ذلك أنها تخجل من إظهارها أو أنها لا تريد الاعتراف بوجودها حتى لا تكون مضطرة لاتخاذ سياسات تترتب عن هذا

(27) حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سبق ذكره، ص.50.
(28) Philippe Poutignat, Jocelyne Streiff-Fenart, *Théorie de l'ethnicité*, Paris, PUF, 1995, p.95.

الاعتراف. ففي الحالة الأولى يرجع الخجل الإفريقي للمدلول السلبي لمصطلح العرق والقبيلة في المخيلة الأوروبية حيث يرى André Bourgeot أنّه في الفترة الاستعمارية كان مصطلح الأمة nation مخصّصا للدول المتحضّرة في الغرب بينما خصص مصطلح الشعب لتصنيف الشعوب "المتوحشة"، وعليه فالخصائص الأولى لمصطلح الإتنية أسّست على معايير سلبية تظهر نزعة استعلائية أوروبية على سائر الشعوب.[29]

كما ترجع سياسة عدم الاعتراف بوجود مسألة عرقية لدى بعض الأفارقة إلى الموروث الغربي (على الأقل بالنسبة لأفريقيا الفرنكفونية) بحيث يرى Philippe Poutignat أن أدت الإيديولوجية اليعقوبية (jacobine) للجمهورية الفرنسية ومبدأ وحدة الدولة-الأمة إلى إنكار التنوع العرقي للشعب الفرنسي، وكان من نتائج ذلك - في بلد البحث في العلوم الاجتماعية فيه مرتبط بالتمويل الحكومي- عدم الاهتمام بالدراسات ما بين العرقية (interethnique)، فمصطلحي العرق والمجموعة العرقية مصطلحان مشبوهان إما بالتساهل أو بالتواطؤ مع الإيديولوجية العنصرية".[30] بل وصل الحد بالحكومة السنغالية إلى التصريح، في تقريرها إلى اللجنة الأممية لحقوق الإنسان والذي عرض سنة 1997، بعدم وجود أقليات في السنغال، وبالتالي ليس لديها ما تقدمه من معلومات حول الاعتراف بالأقليات الدينية الاثنية وحمايتها. إلا أن اللجنة التي اهتمت بهذا الإعلان جددت مطالبتها السلطات السنغالية بإجراءات تشريعية وعملية للاعتراف بالأقليات وحمايتها في سبيل ضمان ممارسة الحقوق المثبتة بالمادة 27 % من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما وأن الصراع في (كازامانس Casamance) مستمر.[31]

(29) André, Bourgeot, « Les peuples heureux n'ont pas d'ethnie dans les Pays du Sahel, du Tchad au Sénégal, du Mali au Niger », *Série Monde*, n72, Paris, Autrement, 1994, p.86.
(30) Philippe Poutignat, op.cit., p.9.
(31) Toumany Mandy, *L'illusion démocratique en Afrique : L'exemple du Sénégal.* Paris, l'Harmattan, 2010, p.59.

ولعل العودة للتراث الإفريقي قد يساهم في حل مشكلة التعدد العرقي دون الإخلال بواجبات الدولة وسلطتها كمركز لاتخاذ القرار، فقبل حلول الاستعمار الأوروبي كانت لشعوب إفريقيا قوانينها وأعرافها غير المكتوبة، والتي كانت تكتسب قوة الإلزام والاحترام من الجميع، وكان يتم مراجعة تلك القوانين والأعراف من حين لآخر بواسطة المجالس التي وضعتها في إطار القبيلة أو المنطقة والقرية، وكانت تنظم حياة المجتمع. لقد أسهب الكثير من الباحثين في شرح القوانين التي كانت تنظم الحياة والعلاقات بين البشر وشئون الأسرة، القضاء وفض المنازعات، ويشيرون إلى وجود مجالس (برلمانات مصغرة) تمثل الكل وتضع القوانين، بل وأدخل عليها التعديلات اللازمة بين فترة وأخرى، وذلك بعد مناقشات ديمقراطية مستفيضة، مما يسمح احترامها و التقيد بها من كل المجتمع.[32]

في هذا السياق سبق للرئيس الزامبي Kenneth Kaunda وأنشأ مجلسا للأعيان، بسلطة استشارية، كان يضم ممثلي الاتنيات والقبائل في البلاد، كما يوجد مجلس للأعيان التقليديين في غانا. كما ينبغي الاعتراف بزعماء السلطات التقليدية كممثلين اجتماعيين من حيث ضرورة توسيع وتوطيد صلاحيات الملوك والزعماء المحليين، ولم تقتصر هذه الدعوات على السياسيين بل تعدتها إلى المثقفين الأفارقة كرجل القانون التوغولي Ata Messan Ajavon الذي دعا إلى تشكيل مجلس للاتنيات لضبط الشروخات والصراعات الاتنية الجهوية، بحيث لا تكون الدولة ممثلة في السلطة المركزية مضطرة للتعامل لوحدها مع هذه المسألة، الأمر الذي قد ينجر عنه عنف وعنف مضاد.[33]

لا بد أن تقوم السياسات الجديدة على اعتبار الثقافات المحلية كجزء من الثقافة الوطنية وليس كخصم لها، أو كثقافات قابلة للزوال لا إراديا بفعل العولمة أو إراديا بفعل سياسات النخب السياسية. وللخروج من هذه العلاقة الصراعية بين العرق

(32) Carlo Conti Rossini, *The Principles of the Customary Laws of Eritrea*, Red Sea press. 1999
(33) جوزيف ياكوب، مرجع سبق ذكره، ص.157.

والدولة، كان يجب استحداث توليفة جديدة لا تجعل الدولة رهينة للعرق أو العرق رهينة عند الدولة، وليس هناك طرف يدرك ضرورة انجاز هذه المهمة من الإفريقيين أنفسهم، لأنهم أكثر من دفع ثمن الصراعات العرقية و فشل الدولة في نفس الوقت.

وفي هذا الإطار يقترح الكاتب الكونغولي Emmanuel Mbengué أن تتصالح الدولة مع الأعراق و تعترف بها في مقابل اعتراف الأعراق بالدولة الجمهورية كمنظم أساسي للشؤون السياسية و الاجتماعية حيث يقول:

«بما أننا اخترنا الجمهورية كنمط للتنظيم السياسي والاجتماعي، فلا بد أن نجتهد في الدفاع عن قيم الجمهورية ورموزها، التي من بينها قيم المساواة والأخوة، الديمقراطية والوحدة، فعندما تعترف الدولة باختلافاتنا، فهي بذلك تحقق مبدأ تساوي الكل أمام القانون، هذا القانون الذي يجعل منا، نحن المواطنون الكونغوليون، نتمتع بنفس الحقوق وبنفس الواجبات، وهو ما يفرقنا عن رعايا الملكيات المطلقة»[34]

غير أن مشكلة القارة هي غياب نماذج مبتكرة كثيرة، تنطلق من واقعها المحلي من جهة ولا تجعل من مكوناتها الثقافية والعرقية معرقلا للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، إذ أنه لا يوجد إلا حالة واحدة، يمكن أن تعقد عليها آمال المجتمعات الإفريقية وهي النموذج الجنوب إفريقي.

البحث عن التجارب التوفيقية: جنوب إفريقيا نموذجا.

تستمد تجربة جنوب إفريقيا أهميتها من كونها التجربة الوحيدة في إفريقيا التي نتجت عن مفاوضات وتسويات وتنازلات من مختلف الأطراف للخروج بمشروع سياسي يؤسس لدولة حديثة، تحمي الحريات وترسخ مبدأ المساواة

(34)Emmanuel Mbengué, « L'ethnie n'est pas soluble dans la république», www.adiac-congo-org/lethnie-nest-pas-soluble-dans-la-republique-7601

والمواطنة بعد عقود طويلة من سياسات التمييز العنصري. وكانت ثمرة هذه التفاهمات صياغة دستور توافقي يعد واحدا من أرقى وأنضج الدساتير فيما يخص مسألة الحريات الفردية والحقوق الثقافية.

وعلى الرغم من أن دستور جنوب إفريقيا لم يستعمل مفردة «التعددية الثقافية» إلا أنه من بين أكثر الدساتير إقرارا لهذا المبدأ. فهو وليد مرحلة جديدة تعيد النظر في مسلمات الليبرالية المتطرفة التي لا تعترف إلا بالفرد أي بالحقوق الكونية. فهذه التجربة تبلورت في خضم الصراع الكبير بين تيارين فلسفيين أثرا على صناع دساتير كثير من الدول وهما مبدأ الكونية(universalisme) ومبدأ الخصوصية (particularisme) معروفة في الدول ذات التنوع العرقي الكبير ككندا والتي تعتبر رائدة في هذا المجال، باعتبارها أول دولة صيغ دستورها صراحة على مبدأ التعددية الثقافية.[35]

نجد في جنوب إفريقيا 47 مليون نسمة يمثل فيها الزنوج 79.6 % والبيض 9.1 % والملونون 8.9 % والهنود 2.5 %، وبالرغم من أن السود يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان، فإنهم لا يشكلون وحدة ثقافية أو لغوية متجانسة. فمن بين 11 لغة معترف بها رسميا في البلاد، يتكلم السود تسع لغات مختلفة، أكثرها استعمالا هي لغة الزولو (23.8 % فقط). أما على المستوى الديني يصنف ثلثا السكان كمسيحيين، بينما يشكل البقية خليطا من الوثنيين والمسلمين والهندوس واليهود. أخيرا على المستوى العرقي، من المعروف أن البلد خرجت حديثا من صراعات محورها التمييز العنصري ضد السود.

خلفية تاريخية:

قبل التطرق إلى نموذج جنوب إفريقيا، لا بد أن نعود للمراحل السابقة واستخلاص مختلف العوامل التي مهدت الطريق لبروز هذا النموذج. يعتبر

(35)Ntumba Luaba Lumu, « Ethnicité, citoyenneté et gouvernementalité dans le contexte du renouveau constitutionaliste africain », *Identity, Culture and Politics*, vol.1, Num.1, Janvier 2000.

الاستعمار الأوروبي في جنوب إفريقيا واحدا من أكثر النماذج الاستعمارية تطرفا، وتعتبر السياسة العرقية فيه الأكثر عنصرية. فمنذ قيام اتحاد جنوب إفريقيا سنة 1910، لم تتوقف الأنظمة المتعاقبة من فرض قوانين مرجحة لسيطرة البيض (الناطقون بالانجليزية أو الأفريكانر) ومجحفة في حق الجماعات المشكلة لهذه الدولة (الهنود، الملونون والسود) وخاصة السود الذين يعتبرون المواطنين الأصليين في هذا البلد.

سلب قانون الأراضي لعام 1913 المواطنين السود 87 % من أراضيهم، ومنع قانون المناطق الحضرية لسنة 1923 السود من التواجد في أماكن محددة، ووصل بهم الأمر في سنة 1926 إلى منع السود من العمل في مهن أو اكتساب مهارات مهنية معينة، بل إن قانون 1927 حظر على الأفارقة اختيار زعاماتهم المحلية. ومع فوز الحزب الوطني المتطرف في انتخابات 1948 تبنت الحكومة وبطريقة رسمية سياسة الفصل العنصري التي استندت على فلسفة عنصرية تدعي أنها تقوم على أسس علمية اجتماعية-بيولوجية (sociobiologie) تنطلق من مسلمة وهي أن اختلاف الجماعات المكونة لجنوب إفريقيا ثقافيا وحضاريا مرده لعوامل عرقية أصلية، وبالتالي فمن الأحسن أن تكون كل جماعة منفصلة عن الأخرى، وأن تخضع لتطور ذاتي مستقل يتوافق مع درجة تقدمها.[36]

لقد كان خوف السكان البيض مرتبطا بالواقع الديمغرافي، ولذلك اعتبروا اندماجهم مع السكان السود سيؤدي إلى استيعابهم يشكل يطمس المعالم المميزة لهويتهم، بل إن الحزب الوطني اعتبر ذلك بمثابة «انتحار قومي». لكن سياسة التمييز العنصري لم تتوقف عند هذا الحد، بل رأت أنه يجب أن تمتد داخل الجماعات الكبرى وخاصة السود، فلجأت إلى سياسة التفرقة بين الجماعات السوداء على أسس أثنية، من خلال إنشاء البونتوستانات (bantoustans). وفي مقابل ذلك حاول النظام توحيد الجماعة البيضاء (الانجليز والأفريكانر) وعقد تحالفات مع الجماعات الأخرى (الهنود والملونين) على حساب السود، وتبلور

(36) Charles Fränkel, *La science face au racisme*, Paris, Edition Complexe, 1986, p.66.

ذلك من خلال دستور 1983 الذي منح للهنود والملونين امتيازات لم تحصل عليها الجماعة الأصلية.[37]

يعود فشل هذه السياسة لسببين أساسيين: تمثل الأول في تطور أشكال الرفض والمعارضة من قبل السود (مظاهرات، إضرابات عمالية، مقاطعة اقتصادية، مقاطعة الانتخابات والدروس، رفض دفع الضرائب، العمل المسلح ضد مصالح البيض)، الأمر الذي دفع الحكومة لفرض حالة الطوارئ. تمثل السبب الثاني في بروز شرخ في التحالف الذي حاول البيض عقده مع الهنود والملونين على حساب السود، لأن الهنود والملونين أدركوا أن مصالحهم تتوافق أكثر مع مصالح السود، فسياسة التنمية المتوازية حرمتهم من توسيع تجارتهم لتصل للمواطنين السود.

بالنسبة لجمهورية جنوب إفريقيا، وبالنظر إلى الثقل الديمغرافي للسود فلقد وجدت الأقلية البيضاء نفسها مضطرة إلى تخفيف قيود النظام العنصري. فافتقار الصناعة إلى يد عاملة مؤهلة بسبب نظام حجز الوظائف الذي يحظر تولي السود لوظائف معينة أدى إلى ضرورة تخفيف قيود النظام العنصري المتعلقة بالعمالة السوداء، وكذا تحسين الظروف المعيشية لتلك العمالة على نحو يسمح بتوسيع نطاق السوق المحلي. كما أن ما شاهدته جنوب إفريقيا في ثمانينيات القرن العشرين و بخاصة دستور 1983 الذي منح الملونين والهنود حق التمثيل والمشاركة مع البيض في صنع السياسات الخاصة بهم من خلال ثلاثة برلمانات عنصرية مستقلة وسياسات التنمية المتوازية، سمح ظهور بوادر برجوازية سوداء وطبقة وسطى، بل ظهور مجتمع مدني قوي متعدد (نقابات عمالية، اتحادات طلابية ونسائية، تنظيمات مدنية).[38]

لكن أهم العوامل المشجعة على التحول السلمي المرن للنظام السياسي الجنوب إفريقي هو إدراك الساسة الأفارقة سواء البيض في الحكومة أو السود

(37) محمد عاشور مهدي،" الديمقراطية في إفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا"،ww.bouhania.com/news.php?action=view=47.
(38) المرجع نفسه.

الممثلين للمؤتمر الوطني الإفريقي، أن التغيير السلمي واقع لا محالة بفعل الضغوط الخارجية (الحصار والعقوبات الاقتصادية والسياسية على نظام الأبارتيد) ونضج المعارضة بقيادة نيلسون مانديلا وتخليها عن فكرة الكفاح المسلّح. ومن هنا أدرك كل طرف أنه بحاجة إلى الآخر، فالبيض بحاجة إلى السود كعمالة مؤهلة وقوة استهلاكية من جهة كما أنهم أدركوا أن العامل الديمغرافي هو في صالح السود. كما أن السود أدركوا أن البيض كقوة صناعية وإدارية، لا يمكن تجاوزها بل لا بد من العمل على تشجيع بقائها.

شرعنة التعددية (دستور 1996)

لفهم الإطار التشريعي للتعددية، نستعرض بعض أهم النقاط التي تم حسمتها المفاوضات والتي من بينها مفهوم الهوية الوطنية. تتمثل أولى هذه النقاط في تغيير الهيئة المسئولة «السيادة الدستورية» عن المسائل المرتبطة بالهوية، ففي السابق كانت الحكومة خاضعة للسيادة البرلمانية في حين أصبحت في الدستور الجديد (1996) خاضعة للمحكمة الدستورية، بما يعني أنه إذا أرادت الحكومة سن قوانين ذات اهتمام ثقافي مثلا، ودعيت لأن تكون منصفة من الناحية الدستورية، فإن قضاة المحكمة الدستورية هم الذين يفصلون في الموضوع وليس البرلمان. هنا استطاع الدستور معالجة قضية حساسة، حيث لم يترك المسائل الخاصة بحقوق الأقليات في اليد السياسية للأغلبية البرلمانية كي لن تكون الجماعات العرقية الصغيرة رهينة لمصالح ونزوات الجماعات الأكبر حجما والممثلة بنسب أكبر في المؤسسات التشريعية.[39]

يتمثل الأمر الثاني في توزيع السلطة بين حكومة مركزية وحكومات محلية تدير تسع مقاطعات، بما يسمح لكل مقاطعة أن تسن من خلال البرلمانات المحلية، جملة من القوانين الخاصة بدون العودة للحكومة المركزية، مما يسمح

(39) Noëlle Lenoir, « Le nouvel ordre constitutionnel en Afrique du Sud », www.Conseil constitutionnel.fr/Français /nouveaux -cahier-du-conseil/52895.html.

بتوسيع قاعدة التمثيل والتنافس السياسي بين الأحزاب والجماعات السياسية. لا يعني إعطاء الحقوق للجماعات والأعراق انتهاكا لفكرة الفرد والمواطنة، فدستور جنوب إفريقيا يعرف المجتمع المدني على أنه مكون أساسا من «أفراد» وليس من جماعات وأعراق، ولذلك يلاحظ غياب أي تحيز عنصري، وكذلك غياب أي تحيز ضد المرأة. أصبحت المواطنة وحق الانتخاب والمساواة والحرية كلها حقوقا للأفراد وليست كما كان في السابق لجماعات أو أقليات أو عرقيات.

أما على مستوى الجماعات، فيلزم الدستور الدولة بالقيام بإجراءات عملية وايجابية لدعم لغات السكان الأصليين وإنشاء هيئة حكومية لدعم وحماية الحقوق الثقافية واللغوية لمختلف مكونات المجتمع. كما تم إنشاء عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية للتعاطي مع التعددية الثقافية القائمة، مثل المجلس الوطني للولايات ولجنة دعم وحماية الحقوق الثقافية والدينية واللغوية للجماعات، والمجلس الوطني للغات.

التحديات والآفاق

لا يعني وجود إطار تشريعي متميز في جنوب إفريقي أن النموذج لا يشهد تحديات عميقة. فهل استطاع الدستور أن يزيل الفوارق الاقتصادية والطبقية؟ وهل استطاع أن يحدث تقاربا بين الأعراق والثقافات التي تعمقت بفعل عقود من سياسات التمييز العرقي المتطرفة؟ فيما يخص السؤال الأول يمكننا القول أن الفوارق الطبقية لا تزول في فترة قصيرة ولكن سياسات التمييز الايجابي المعتمدة في إفريقيا تتيح للأفارقة حظوظا أكبر في الانخراط في عالم الشغل. وإن كانت العوامل الهيكلية من قوانين ومؤسسات ضرورية لإنجاح التجربة، تكمن الصعوبة أكثر في الجانب الثقافي والذهني الذي يجعل محو آثار القمع والتمييز العنصري التي عاشها السود في جنوب إفريقيا أمرا معقدا وطويلا. كما أنه من الصعب تغيير ذهنية الأفريكانر والبيض الناطقين بالانجليزية وتخليصهم من ثقافتهم الاستعلائية الموروثة جيلا بعد جيل. فمن بين أهم التحديات التي تواجه جنوب إفريقيا اليوم، هناك تحديين

أساسيين يمكنهما تقويض عملية التحول الديمقراطي وهما أولا الإصلاح الاقتصادي والتوزيع غير العادل للثروة وثانيا، العنف المجتمعي واستشراء الجريمة و الفساد.

فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، لقد طبقت الحكومات المتعاقبة في جنوب إفريقيا سياسات اقتصادية ليبرالية متطرفة، وهذا بالرغم من الخلفية اليسارية للحزب الحاكم على مدار عقدين. اختار المؤتمر الإفريقي التضحية بالمسألة الاجتماعية كشرط لتسوية المسألة العرقية، بالنظر لطبيعة الاقتصاد الجنوب الإفريقي القائم على سيطرة المعمرين. وجدت الحكومات المتعاقبة صعوبة كبيرة في تطبيق سياسات اجتماعية جريئة، خوفا من هروب الرأسمال الأبيض الذي يمكن أن يؤدي إلى أزمة اقتصادية خانقة، كتلك التي تعرفها جمهورية زيمبابوي.

لكن أخطر ما أنتجته السياسة الاقتصادية في جنوب إفريقيا هو اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، فبحسب تقرير البنك الدولي فجنوب إفريقيا تحتل المرتبة الأخيرة في مقياس معامل جيني (coefficient Gini) وهو مقياس يقوم بترتيب الدول على أساس العدالة في توزيع الثروة، بحيث يمثل الرقم 0 أعلى درجات العدالة والرقم 1 أعلى درجات اللا تكافؤ في توزيع الثروة، وتعتبر جنوب إفريقيا أسوأ دولة في هذا المقياس حيث حصلت سنة 2012 على معدل 0,63.[40] وإذا أضفنا لذلك مسألة التوزيع ما بين الأعراق فالنتيجة ستكون أعقد وأخطر فمعظم الفقراء ينتمون لجماعة السود و الأغلبية الغالبة من الأغنياء ينتمون لجماعة البيض. وهو ما سيؤدي لظهور مطالب قد تقضي على سياسة المصالحة التي انتهجها نيلسون مانديلا منذ 1995.[41] كما كان من عواقب هذه السياسة فقدان جنوب إفريقيا، 35 رتبة في تصنيف التنمية البشرية في أقل من 15 سنة (1990-2005)، حيث تقبع دولة جنوب إفريقيا في مرتبة متدنية (121) بالرغم من بلوغ إنتاجها الداخلي الخام 384 مليار دولارا أمريكيا سنة 2013.

(40)Banque africaine de développement, REPUBLIQUE D'AFRIQUE DU SUD, DOCUMENT DE STRATEGIE PAYS 2013-2017, http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Afrique%20du%20Sud%20-%202013-2017%20-%20Document%20de%20strat%C3%A9gie%20pays.pdf

(41)Léon Kongou, « Vérité et réconciliation, la paix contre la justice », in www.irea-institut.org/Koungou.html.

تضاف إلى هذه المسألة قضية أخرى لا تقل خطورة تتمثل في رغبة المواطنين السود في استرجاع أراضيهم التي سلبت منهم ومنحت للبيض، بل إن بعض الأطراف تنادي بإعادة الأراضي لمالكيها السابقين دون تعويض المواطنين البيض، على اعتبارهم قد حصلوا عليها بدون مقابل. بينما يرى البيض أنهم يرفضون ذلك بشدة، وفي حالة الضرورة يطالبون بتعويض يتناسب مع ما تم ضخه من استثمارات حولت تلك الأراضي من أراض بور إلى مستثمرات نموذجية ناجحة، وهو ما جعل السلطة في موقف حرج لأنه لا توجد أراض مملوكة للدولة تمكنها من تعويض الطرفين، و هنا تظهر حساسية الموقف وصعوبة تطبيق سياسة متسرعة كتلك التي طبقت في زيمبابوي[42].

لقد أدت هذه السياسات إلى ظهور آثار جانبية وهي ارتفاع معدلات العنف والجريمة إلى مستويات خطيرة، بحيث أصبحت جنوب إفريقيا تصنف ضمن الدول الأكثر إجراما ككولومبيا والمكسيك، ولقد نبه نيلسون مانديلا إلى خطورة هذه الظاهرة وتهديدها للسلم المجتمعي ومسار التحول الديمقراطي حيث صرح قبيل خروجه من السلطة سنة 1999.[43]

(42) ولعل نتائج هذه السياسة أعطت للسلطة وحتى المواطنين درسا حيا ومفيدا.
(43) محمد عاشور، مرجع سبق ذكره.

الخلاصة

تبنت الدول الإفريقية الفتية نماذج حكم مركزية وتسلطية، مبررة ذلك بضرورة الحفاظ على الاستقلال والوحدة الوطنية، معتقدة أن مسار التنمية والحداثة لا يتأتى إلا باستبعاد الثقافات والبنى المحلية، خاصة أن الخطاب الفكري والسياسي في تلك المرحلة كان قائما على إيديولوجية الحداثة التي ترى في كل أشكال الولاء والانتماء إلى العرق والقبيلة كظواهر عارضة أو رواسب من الماضي لا بد أن تتآكل وتختفي لتترك الطريق أمام الدولة الوطنية الحديثة.

ولقد كان هذا المنطق طاغيا ومسيطرا على النخبة السياسية وبالأخص على واضعي الدساتير ورجال القانون الذين تأثروا بنموذج الدولة اليعقوبية الوحدوية، فتصوروا البنى القبلية الراسخة والتعدد والتنوع الثقافي الحاصل تحديا مطلقا للسلطة، ودعمت الحرب الأهلية النيجيرية هذا الاتجاه، فظن الزعماء الأفارقة أن الوحدة والاندماج لا يمكن تحقيقهما دون سيطرة المركز على الأطراف.

بينت الممارسة السياسية في الدول التي تبنت فلسفة الحداثة أن عوض تحقق الاندماج والاستيعاب (assimilation) انحرفت بفعل تحول الصراع على السلطة إلى صراع بين المجموعات العرقية والمناطق، فتشكلت في إفريقيا أنظمة حكم اثنوقراطية، ولم تعد الأحزاب السياسية بعد أن تم إفراغها من محتواها إلا إطارا تتجمع فيه المطالب العرقية والجهوية، ولقد بينت العملية الانتخابية في إفريقيا بروز ظاهرة الاستقطاب العرقي بدل التنافس حول البرامج والسياسات.

أدرك الأفارقة، ولو متأخرا، أن بناء مؤسسات الدولة الحديثة والعصرية لا يعني بالضرورة تجاوز الثقافات المحلية والبنى التقليدية المتجذرة في شخصية الفرد الإفريقي. ليكون الإفريقي مواطنا في دولة لا يعني ذلك بتاتا التخلي عن خصوصياته وذاتيته، والشعور بالخجل أو العار أو الدونية من انتماءه إلى العرق أو القبيلة، وهو إحساس ينتج من الصورة النمطية التي تبلورت في الفترة السابقة

نتيجة السياسات العرقية الاستعمارية والأنظمة التسلطية والتي أحسن فرانتز فانون[44]، بل كان عليه أن يجتهد في توفيق عملية بناء الدولة الحديثة مع واقعه الاجتماعي والثقافي، لا أن يخضع هويته و تاريخه لمنطق سياسي مستلِب.

وفي محاولة البحث عن النموذج الذي يتجاوز النموذج الوحدوي التسلطي، والنموذج الذي يترك العملية السياسية برمتها رهينة للحسابات العرقية الضيقة، تأتي حالة جنوب إفريقيا كمثال وحيد يمكننا أن نقرأ فيه روح التوفيق والمجانسة بين المحلي والكوني، من خلال المسار الطويل الذي أخذته تجربة بناء الدولة الجديدة على أنقاض الدولة العنصرية السابقة. وأولى الدروس المستقاة من هذه التجربة هي الرغبة في الخروج من الحالة الصراعية إلى السلم الأهلي، و لو كان ذلك على حساب مطالب اقتصادية واجتماعية خلفتها الظروف السابقة، وعليه ظهر واضحا أن المشرع كان ينظر للمستقبل أكثر من نظرته للماضي، فجاءت سياسة المصالحة والمصارحة لتحقيق هذا المبدأ، كما جاء دستور 1996 ليوفر للجماعات والأعراق إطارا قانونيا يحمي حقوقها، ولا يكون في نفس الوقت محل مراجعة دورية من قبل الأغلبية الحاكمة.

غير أن النماذج المماثلة للنموذج الجنوب-إفريقي تتطلب عملا مضنيا وتعترضها تحديات هائلة إذا لم يتحقق الرفاه والتنمية لكل فئات المجتمع وطوائفه، وهو ما يعوز هذا النموذج. فنجاح أي مشروع سياسي لا ينطلق من وجاهته القانونية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مقدار ما يحققه من نتائج ملموسة، وهو التحدي الذي طرحه نلسون مانديلا قبيل مغادرته السلطة سنة 1999. فهل يحقق هذا «النموذج» المأمول منه أم يفشل، فتكون عاقبة فشله وخيمة، ليس على دولة جنوب إفريقيا فقط ولكن على القارة كلها؟

(44)Frantz Fanon, *Peau noire, masques blancs*, Paris, Seuil, 1952

قـــائمـة المـراجـع

أ-باللغة العربية

1. ابراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010.
2. ـــــــــــــــــ **الاندماج الوطني في إفريقيا: نموذج نيجيريا**، القاهرة، مركز المستقبل الإفريقي، 1997.
3. بيخو باريخ، **إعادة النظر في التعددية الثقافية: التنوع الثقافي و النظرية السياسية**، ترجمة مجاب الإمام، دمشق،2007.
4. بادي برتراند، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، ترجمة : شوقي الدويهي، بيروت،لبنان، دار الفارابي،الجزائر،2006 ،ANEP، ص.159.
5. بوجنال محمد، **الفلسفة السياسية للحداثة و ما بعد الحداثة: شرط فهم صراعات الألفية الثالثة**، بيروت، التنوير للطباعة والنشر، 2010.
6. حمدي عبد الرحمن حسن، «الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا :الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل،" قراءات افريقية، العدد رقم 1، أكتوبر 2004.
7. رايان ستيفن، **القومية والنزاع الاثني»عن قضايا في السياسة العالمية**، تحرير برايان وايت، ريتشارد ليتل، مايكل سميث، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
8. كارستن فيلاند ، **الدولة القومية خلافا لإرادتها: تسييس الاتنيات وأتننة السياسة**، ترجمة: محمد جديد، دمشق، دار المدى للطباعة والنشر.2007.
9. ويل كيمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية في التنوع**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، الكويت، عالم المعرفة،2011.
10. مهنا حداد، **الفكر العنصري الغربي: من المنطق الديني إلى مفاهيم العرق والأقليات**،بيروت، دار الانتشار العربي،2008.

11. ياكوب جوزيف، **ما بعد الأقليات: بديل عن تكاثر الدول**، ترجمة: حسين عمر بيروت، المركز الثقافي العربي، 2004 .

ب- باللغة الأجنبية

1. Bayart, Jean-François, *l'Etat en Afrique*, Paris, Fayard, 1989.
2. Cahen Michel, *Ethnicité politique* : *Pour une lecture réaliste de l'identité*, Paris, l'Harmattan, 1994.
3. Cahen Michel, « Vrai débat pour» fausse conscience, pour une lecture marxiste de l'identité », *Revue internationale de politique comparée*, Bruxelles, IX (1), Mai 1997, (167-187).
4. Deutsch, Karl, *Nationalism and social communication*, second edition, Cambridge, Mass, MIT Press, 1966.
5. Fanon Frantz, *Peau noire, masques blancs*, Paris, Seuil, 1952
6. Gellner Ernest, *Nations and nationalism*, Oxford, BasilBlackwell, 1983.
7. Gurr, Ted Robert, *Minorities at risk: A Global View of Ethnopolitical Conflict*,
8. Lonsdal John, «Ethnicité, morale et tribalisme politique (www.politique-africaine.com/numéro/pdf/061098.pdf.
9. Modood Tariq, "Civic Multiculturalism and National Identity", in Colin Hay (ed), *New Direction in Political Science*, Palgrave Macmillan, 2010.
10. Moffa Claudio, « L'ethnicité en Afrique : L'implosion de la question nationale après la décolonisation », www.politrique-africaine.com/numero/pdf/066101.pdf.
11. Poutignat Philippe et Jocelyne Streiff-Fenart, *Théorie de l'ethnicité*, Paris, PUF, 1995.
12. Welsh David, "Domestic Politics and Ethnic Conflict", in Michael Brown(ed), *Ethnic Conflict and International Security*, Princeton, Princeton University Press, 1993.
13. Thomson Helen, "The Character of State", in Colin Hay (ed), *New Direction of Political Sciences*, Palgrave Mcmillan, 2010.